بأكثر من ٣٧٧ مليار ريال

«العليا» للمناقصات تقر ١٢٠ مشروعاً خدمياً وتنموياً في عموم المحافظات

■ ،، صنعاء/سبأ

أقرت اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات مناقصات ١٢٠ مشروعا خدميا وتنمويا بتكلفة ٣٧٧ مليارا و٦٠٨ ملايين ريال خلال العام الماضي توزعت على مختلف محافظات الجمهورية.

وأشار تقرير صادر عن اللجنة حصلت (سبأ) على نسخة منه أن تمويل المناقصات المقرة توزع على ٢٢٢ مليارا و٩٥٠ مليون ريال تمويل حكومي و١٥٤ مليارا و٦٥٨ مليون ريال تمويل خارجي.

وتوزعت مناقصات المشاريع المقرة بحسب نوعية الأعمال على ٤٦ مشروعا في مجال الأشغال العامة بتكلفة ٨٨ مليارا و٩٣٩ مليون ريال و٤٩ مناقصة في مجال التوريدات بتكلفة ٢٧٩ مليارا و٢٢٧ مليون ريال و٢٥ مناقصة في مجال الخدمات الاستشارية بتكلفة تسعة مليارات و٤٤١ مليون ريال.

وأشار التقرير إلى أن مناقصات المشاريع التي أقرت اللجنة إعادة إنزالها في مناقصات جديدة ٢٤ مناقصة بتكلفة ٢١ مليارا و٨٧٦ مليون ريال وذلك لعدم اكتمال إجراءاتها القانونية، فيما بلغ وثائق المناقصات التي أعادتها اللجنة للجهات صاحبة المشاريع ٢٠ مناقصة لعدة أسباب.

وبين التقرير أن مناقصات المشاريع المرفوعة إلى اللجنة خلال العام الماضي بلغت ١٥٨ مناقصة بتكلفة ٣٩٣ مليارا و٤٥١ مليون ريال، ومناقصات المشاريع المرحلة من العام ٢٠٠٩م بلغت ١٢ مناقصة بتكلفة ١١ مليارا و٣٢٢ مليون ريال.

وأشار التقرير إلى ما أنجزته اللجنة العليا من دراسة ومراجعة وثائق المناقصات المرفوعة إليها والتي تندرج تكلفتها التقديرية ضمن صلاحية اللجنة، وكذا المصادقة على القوائم المختصرة وتأهيل الشركات، وإنزال الاعلانات، ونتائج التقييم الفني للخدمات الاستشارية.

حيث بلغ عدد وثائق المناقصات المرفوعة إلى اللجنة خلال العام الماضي ٣٠٩ وثائق مناقصات و١٣ وثيقة مناقصات مرحلة من العام ٢٠٠٩م، وبلغ وثائق المناقصات التي تم إصدار عدم الممانعة لها خلال الفترة نفسها ٢٦٢ وثيقة مناقصات وإعادة اللجنة وثائق ٦٢ مناقصة إلى الجهات لاستيفاء النواقص و١٦ وثيقة ما زالت قيد الدراسة.

وركزت اللجنة في دراستها ومراجعتها لوثائق المناقصات على الزام الجهات الخاضعة لاحكام القانون باستخدام الوثائق النمطية لأعمال المناقصات المقرة من مجلس الوزراء، ودراسة ومراجعة وثائق المناقصات للمشاريع الكبيرة والمعقدة والتي لا تنسجم طبيعتها مع الوثائق النمطية وذلك من خلال مساعدة الجهات في إعداد وثائق تتلاءم مع طبيعة ونوعية المناقصات سواء للمناقصات ذات التمويل الحكومي أو الخارجي حسب إجراءات الممولين.

كما ركزت اللجنة على مساعدة الجهات في كيفية إعداد الوثائق النمطية لأعمال المناقصات المختلفة من خلال ترتيب الوثيقة بطريقة صحيحة واكتمال المكونات بحسب طبيعة عملية الشراء وتعبئة البيانات الخاصة بالمشروع وإصدار الموافقة على وثائق المناقصات مع تحمل الجهة صاحبة المشروع مسئولية سلامة الإعداد للرسومات والمواصفات الفنية وجداول الكميات والمتطلبات الأخرى.

وبين التقرير أن اللجنة تؤكد في قرارات إرساء المناقصات أن على الجهة صاحبة المشروع الالتزام عند صياغة العقد بصورته النهائية أن يتم وفقا لوثيقة المناقصة التي على أساسها تم التنافس وبنفس ترتيب الوثائق المحدد في الوثيقة ويتم الرفع بوثيقة العقد وفقا لهذا الترتيب إلى اللجنة العليا لأخذ الموافقة النهائية على صيغة العقد.

حيث بلغ إجمالي صيغ العقود النهائية الواردة إلى اللجنة العليا في النصف الثاني من العام الماضي ٥٠ عقدا تم مراجعة وإقرار ٤٤ عقدا منها.

وأشارت اللجنة العليا للمناقصات في تقريرها أنها وقفت على ١٣٧ استفساراً مقدمة من مختلف الجهات وتم الرد على ١٣٥ استفسارا طبقا لأحكام قانون المناقصات والمزايدات رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٧م، ولائحته التنفيذية والادلة الإرشادية.

وبينت اللجنة العليا للمناقصات أنها أصدرت بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة عددا من التعاميم لتلافي أوجه القصور لدى الجهات المختلفة لتجنبها مستقبلا.

حيث أصدرت تعاميم بشأن الإجراءات المنظمة لعملية الدفع لعمليات شراء التوريدات من خارج السوق المحلية باتباع طريقة فتح الاعتماد المستندي والالتزام بصيغ الضمانات الملحقة بوثائق المناقصات ومراجعة وثائق المناقصات في ما يخص التصاميم والمخططات وجداول الكميات من قبل مراجع مستقل لم يشارك في إعداد هذه الوثائق، والضوابط المنظمة لأعمال تعديل العقود، المواصفات الفنية والتفاوض، والالتزام بصيغ الضمانات البنكية للمناقصات المقرة، والعمل بموجب الأدلة الإرشادية والوثائق النمطية وتعميم بشأن دراسة وإعداد تحليل بنود أسعار التكلفة التقديرية وإرفاقها بوثائق المناقصة.

وفي ما يتعلق بالأعمال المنجزة في مجال البناء المؤسسي أشار التقرير إلى أن اللجنة استكملت إعداد وإصدار بقية منظومة التشريعات القانونية لأعمال المشتريات والتي شملت اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات، والأدلة الإرشادية والوثائق النمطية لأعمال الأشغال والتوريدات والخدمات الاستشارية.

وبدأت اللجنة بإعداد برامج تدريب وتأهيل لرؤساء وأعضاء لجان المناقصات والكوادر المساعدة لهم على كيفية تطبيق هذه التشريعات.

حيث نفذت اللجنة برامج تدريبية على قانون المناقصات والمزايدات رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٧م، ولائحته التنفيذية، استهدفت لجان المناقصات واللجان الفنية المساعدة.

كما تم إعداد منهج تدريب متكامل على تطبيق قانون المناقصات ولائحته التنفيذية بالتعاون مع البنك الدولي عبر خبير في مجال المشتريات.

كما تم إعداد خطة تدريب متكاملة حتى نهاية عام ٢٠١١م، تستهدف ١٤٨٤ من أعضاء لجان المناقصات واللجان الفنية المساعدة لها في الوزارات والمحافظات والمؤسسات والهيئات والأجهزة الخاضعة لأحكام القانون.

وبحسب التقرير فإن إجمالي المواضيع المرفوعة إلى اللجنة العليا خلال العام الماضي ٨٠٧ مواضيع شملت مناقصات المشاريع للتنفيذ، المزايدات، الأعمال الإضافية، صيغ عقود المناقصات، وثائق المناقصات، قوائم التأهيل، الاعلانات، نتائج التحليل الفني، الاستفسارات تم دراسة وإنجاز ٧٦٧ موضوعا.

وأكدت اللجنة في تقريرها على الزام الجهات بوضع خطة سنوية لعمليات الشراء وإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية وذلك بإشراك الموظفين الملائمين والخبراء الفنيين والقانونيين والماليين بهدف تحديد الاحتياج دون أي مبالغة وفي ضوء الإمكانات المالية المتاحة، والزام الجهات بإعداد وتسليم خطة المشتريات لمناقصات المشاريع التي تندرج تكلفتها ضمن صلاحية اللجنة العليا في الموعد المحدد.

كما أكدت على إلزام الجهات بعدم إنزال أي مشروع ما لم يكن له اعتماد مالي مرصود باسم المشروع ضمن موازنة الجهة لنفس السنة وتأكيد وزارة المالية على رصد الالتزامات المالية للسنوات التالية بحسب الكلفة الإجمالية للمشروع والفترة الزمنية المحددة للتنفيذ، والزام الجهات بإعداد تكلفة تقديرية واقعية للمشروعات بحسب طبيعة ونوعية عملية الشراء ووفقا للأسس والمعايير المحددة في اللائحة التنفيذية للقانون.

وشددت اللجنة على الزام الجهات بتجنب تكرار المخالفات المبينة في الملاحظات المرفوعة من قبل اللجنة العليا للمناقصات، واستيفاء الوثائق والبيانات القانونية بحسب النماذج المحددة، وسرعة الرد على الاستفسارات والملاحظات المرفوعة من قبل اللجنة العليا.

وأوصت اللجنة بالزام لجان المناقصات المختصة بإجراء تقييم مهني لأداء اللجان الفنية المكلفة بأعمال اعداد وثائق المناقصات وأعمال التحليل والتقييم واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها طبقا لاحكام القانون، إضافة إلى الزام الجهات باستكمال إجراءات اشعار المتناقصين بنتائج الارساء طبقا لاحكام القانون وكذا توقيع عقود المناقصات المقرة بصيغتها النهائية خلال الفترة المحددة قانونا.

وأكدت اللجنة في تقريرها على ضرورة استكمال الجهات المعنية اللوائح المكملة للائحة التنفيذية لقانون المناقصات التي تشمل الوثائق النمطية للمواصفات الفنية العامة للمباني الحكومية والطرقات وأعمال الصرف الصحي، والدليل الإرشادي لأعمال الإشراف على المباني الحكومية والطرقات وأعمال الصرف الصحي ولائحة خاصة بتسجيل وتصنيف الموردين ولائحة المواصفات العامة القياسية للتوريدات المختلفة، واللائحة المنظمة لصرف الحوافز المالية لأعضاء لجان المناقصات واللجان الفنية المشكلة أو وحدات المشتريات الفنية المتخصصة ولائحة مستحقات بدل الإشراف على تنفيذ أعمال الأشغال وتكاليف أعمال الفحص والاستلام لأعمال التوريدات وتكاليف مراجعة مخرجات أعمال الخدمات الاستشارية.

بلادنا تحتفل باليوم العربي للتقييس

التأكيد على ضرورة تحقيق الاشتراطات الفنية والمواصفات للمنتجات اليمنية

■ ،،صنعاء/سبأ

تنظم الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس فعاليات متنوعة بمناسبة اليوم العربي للتقييس الذي يصادف الـ ٢٥ مارس تحت شعار «سلامة وجودة المنتجات حماية للمستهلك ودعم للصادرات»، تهدف الفعاليات إلى نشر الوعي بأهمية الارتقاء بجودة المنتج وتوفير منتجات أمنة للمستهلك، وزيادة قدرتها التنافسية في السوق المحلية والدولية.

وأوضح مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وليد عبدالرحمن عثمان لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن رسالة اليوم العربي للتقييس لهذا العام تؤكد على ضرورة تحقيق الاشتراطات الفنية، والمواصفات القياسية، وحصول المنشآت الصناعية والإنتاجية والخدمية على شهادات تثبت كفاءة وفعالية نظام الإدارة لديها سواء في مجالات الجودة أو البيئة أو سلامة الغذاء أو أمن المعلومات، وفقا لمواصفات قياسية تتوافق مع المواصفات الدولية.

وأكد أن تلك الإجراءات تعد من أهم الوسائل لتحقيق الجودة وكسب ثقة العملاء والمستهلكين في السوق المحلية والدولية على السواء، وتمكين المنشآت من الدخول في سباق التنافسية الاقليمية والدولية وزيادة حصتها السوقية.

وأشار إلى أن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وفي إطار تطوير منظومة الجودة قامت بوضع عدد من عناصر البنية التحتية لهذه المنظومة، تمثلت في اعتماد عدد كبير من المواصفات القياسية العربية، وتبني عدد آخر من المواصفات الدولية لمختلف السلع والخدمات.

ولفت إلى أن عدد المواصفات القياسية العربية المعتمدة حتى الآن ثمانية آلاف و٨٢٨ مواصفة، تتضمن عددا من مواصفات الجودة والسلامة والامان.

وأكد مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس ان المنظمة ستقوم قريبا باعتماد لائحتين فنيتين عربيتين خاصتين بلعب الأطفال والأجهزة الكهربائية المنزلية وذلك في إطار توجهها مع أجهزة التقييس العربية لاعداد لوائح فنية عربية وفقا لدرجة اهميتها كالصناعات الغذائية ولعب الأطفال والأجهزة الكهربائية ومواد البناء.

وأشار إلى أن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ستقوم بإنشاء الجهاز العربي التنسيقي للاعتماد، والنظام العربي للمترولوجيا، واعتماد لائحة الجائزة العربية للجودة، بما يساهم في دفع العمل العربي المشترك في مختلف مجالات التقييس وتطوير البنية التحتية للجودة في الدول العربية، لإيجاد منتجات عربية منافسة ذات جودة عالية، تسهم في إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وإقامة سوق عربية مشتركة.

البنك الدولي: تكلفة الزلزال و«تسونامي» اليابان تقدر بـ ٢٣٥ مليار دولار

■ ،، وكالات

أعلن البنك الدولي أمس أن الزلزال والتسونامي قد يكلفان الاقتصاد الياباني ٢٣٥ مليار دولار (١٦٥ مليار يورو) ما يمثل ٤٪ من إجمالي ناتجه الداخلي. وقال البنك الدولي في تقريره الأخير عن اقتصاد شرق آسيا والمحيط الهادئ انه "إذا استندنا إلى التجربة الماضية ، فإن النمو الحقيقي لإجمالي الناتج الداخلي سيتأثر سلبا في منتصف ٢٠١١".

وتوقع استئناف النمو في الفصلين التاليين "حين تتسارع جهود إعادة الاعمار التي قد تستغرق خمس سنوات". ويبلغ الحد الأدنى لتقديرات البنك الدولي ١٢٢ مليار دولار (٨٦ مليار يورو) تمثل ٢.٥٪ من إجمالي الناتج الداخلي الياباني.

وأوضح فيكرام نهرو رئيس قسم الاقتصاد الإقليمي في الهيئة الدولية أن الكارثة التي ضربت اليابان قد تؤثر أيضا على باقي آسيا ، لكنه أشار إلى أن الوقت ما زال مبكرا لتقدير الكلفة بالنسبة للمنطقة.

وقال "إن الوطأة الكبرى في المستقبل الآجل ستكون على صعيد التجارة والمالية". وأدى زلزال ١٩٩٥م في كوبي إلى تباطؤ التجارة اليابانية على مدى عدة فصول لكن الواردات بعد سنة عادت إلى مستواها الطبيعي فيما وصلت الصادرات إلى ٨٥٪ من مستواها ما قبل الزلزال.

أكدوا انه سيوفر الآلاف من فرص العمل

خبراء يدعون للاستثمار في قطاع النقل البري وتحديث وسائله المتعددة

■ ،،تقرير /أحمد حسن الطيار

أكد خبراء محليون ودوليون أن قطاع النقل البري في اليمن يستطيع توفير الآلاف من فرص العمل إن تم تطويره وتوفير الآلية الحديثة لأنظمته خصوصا عقب صدور القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٠م بتعديل القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٣م بشأن النقل البري وإصدار مجموعة من اللوائح والتعليمات بهدف تنظيم أنشطة وخدمات النقل البري.

وتقول الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل أنها منحت ٢٩ ترخيصا لـ (٢٩) شركة نقل ركاب وكذا الترخيص لـ ١٥ مكتب نقل بضائع خلال العام الماضي ٢٠١٠م فيما تعتزم الهيئة خلال خطتها للأعوام ٢٠١١- ٢٠١٥م تنفيذ برنامج مشاريع إستراتيجية سيخصص جزء كبير منها للاستثمار كالموانئ الجافة والمراكز اللوجستية التي ستكون جزءاً من الموانئ البرية الحدودية ,ومحطات خدمات النقل على خطوط النقل السريع بين المدن تشمل الاستراحات ومحطات الوقود والزيوت وبقية الخدمات للمسافر ووسيلة النقل.

وطالب الخبراء الحكومة والقطاع الخاص اليمني بالعمل سويا لتطوير هذا القطاع باعتباره من أهم القطاعات الواعدة القادرة على خلق فرص عمل يومية وتحقيق قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد الوطني.

وتقول وزارة التخطيط والتعاون الدولي إن قطاع النقل شهد تطورات فاقت التوقعات خلال السنوات الأخيرة،إذ لم يكن هذا القطاع بعيداً عن التطورات التحديثية التي شهدها قطاعا النقل الجوي والبحري حيث تولت الإنجازات الكبيرة في هذا القطاع كثمرة للجهود الحكومية الرامية إلى إعادة تأهيله وتحريره من العوائق والقيود والاحتكار الذي كان يعاني منه في السابق.

وينطلق اهتمام الدولة بهذا القطاع ليس من أهميته في ربط المناطق ببعضها البعض فحسب بل باعتباره شريانا أساسيا للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، ومكونا أساسيا في عملية الاستثمار حلقة وصل بين مراكز الإنتاج ومناطق الاستهلاك وعاملا مهما لاستقطاب فرص العمل

لذا فقد عملت الدولة على النهوض بقدرات وطاقات النقل وتعزيز خدماته الداخلية والخارجية بهدف دعم التكامل والانتعاش الاقتصادي ونمو أنشطة التجارة والتصدير ،كما هدفت من خلال ما أعدته من برامج وخطط إلى مواكبة حرية النشاط الاقتصادي والمنافسة الحرة، فضلاً عن أن هذا القطاع وبحسب إحصاءات حكومية يسهم مابين ١٠-١٣٪ سنويا من الناتج المحلي الإجمالي.

وكشف وزير النقل عن خطوات وإجراءات تنفذها وزارة النقل حاليا تهدف إلى الرقي بمستوى خدمات النقل البري ووسائله كما ونوعا بالتعاون مع كافة الجهات المعنية وتشجيع فتح خطوط نقل بري جديدة وكذا تنظيم ومراجعة الخطوط الحالية والحد من احتكار النقابات لوسائل النقل وسيطرتها عليها ومراقبة التعرفة التأشيرية على الخطوط .

وكان خبير النقل بالبنك الدولي ريتشارد ميكن قد طالب بتطوير البنية التحتية لقطاع النقل البري اليمني حتى يتمكن من تجاوز التخلف ويسهم بفاعلية في تحقيق قيمة مضافة للبلد.

وطالب ميكن وزارة النقل بإيقاف التسجيل الجديد للباصات الصغيرة التي تستخدم في نقل الركاب سعة ٧ – ١٤ راكباً واستبدالها بباصات ذات ٢٦ مقعد أو أكثر، وتقديم الحوافز المناسبة لشراء الباصات القياسية التي يبلغ طولها ١٠ متر وتحوي ٤٠ مقعداً،مع مراعاة العمر الافتراضي لتلك الباصات والتي تحدد بين ٥ – ١٠ سنوات.

وتعمل وزارة النقل على ضمان إنجاح مشروع الإستراتيجية الخاصة بتطوير قطاع النقل البري إذ تمثل هذه الاستراتيجية نقلة نوعية في العمل المؤسسي لقطاع النقل والمعتمد على برامج وخطط مدروسة.

وقال الوزير إن وزارة النقل تحرص على أن يقدم قطاع النقل البري أفضل الخدمات المناسبة للجمهور والمنسجمة مع معايير السلامة العامة وصلاحية المركبات التي تستخدم لنقل الركاب والبضائع داخل المدن.

لافتا إلى أن الوزارة ستأخذ بعين الاعتبار ما تم طرحه من قبل خبير النقل بالبنك الدولي لتطوير قطاع النقل البري ورفع مستوى خدماته وحل الإشكالات الكثيرة والمتداخلة التي يعاني منها .

وبحسب البرنامج التنفيذي للهيئة العامة للنقل البري قد تم اعتماد تنفيذ أحد أهم أعمال المرحلة الأولى من مشروع تطوير الموانئ البرية المتمثل في منطقة إجراءات المسافرين في ميناء الطوال البري (بناء صالات للمسافرين) إضافة إلى البوابة وبوابة ميناء شحن بتكلفة تزيد عن ٢٦٥ مليون ريال ,فيما يجري استكمال تنفيذ بقية الأعمال الإضافية بميناء الوديعة البري بتكلفة تزيد عن ١٩٢ مليون ريال ويجري متابعة أعمال السفلتة والتشجير التي تقدر كلفتها بحوالي ٧٤٤ مليون ريال.

ويضيف البرنامج أن الخطة تتضمن تنظيم خدمات النقل لقطاعات هامة كنقل المواد الخطرة والمحروقات بالتنسيق مع وزارة النفط، وخدمة نقل الطلاب للمدارس والجامعات، من خلال إصدار لائحة تنظم هذه المسالة والضوابط والاشتراطات المطلوب توفرها في وسائل نقل الطلاب.

كما تسعى الهيئة حاليا مع الشركات الناقلة المؤهلة لإدخال هذه الخدمة ضمن أنشطتها.

كما إن الهيئة بصدد الإعداد لتنظيم النقل البري من المطارات (لائحة تنظيم تاكسي المطار) والتي تهدف إلى توفير خدمة بجودة عالية من خلال تحديد مواصفات للسيارات التي تعمل على نقل المسافرين من وإلى المطارات والشروط المطلوب توفرها في السائقين، كما أن الهيئة ستقوم بتنظيم تاكسي الفنادق (كبار العملاء).

ويتضمن إعادة بناء وهيكلة قطاع النقل البري، وتنظيم خدمات النقل لقطاعات هامة وإصدار عدد من اللوائح المتعلقة بتنظيم خدمات النقل البري في الموانئ الجافة وعواصم المدن.

ويوضح البرنامج أن الهيئة وضعت في خطتها لعام ٢٠١١م إصدار لائحة تنظيم الموانئ الجافة تتضمن الأسس والشروط المرجعية لإنشاء الميناء وإدارته بغي بمتطلبات تحقيق العائد الاقتصادي للدولة والمستثمر.

وتقول الهيئة إن لديها خطة تطويرية مستقبلية لبقية الموانئ البرية للجمهورية كميناء صرفيت الذي سيتم تأهيله ليكون ميناء للمسافرين بدرجة أساسية ,وكذا ميناء خباش (البقع) وميناء علب.